

وكما هو الحال في فرنسا فإن مجموع السكان اليهود في بريطانيا لا يمكن أن يقارن بيهود الولايات المتحدة، حيث لا يتجاوز ٤٦٠ ألف نسمة (أي نسبة ٠.٧ في المائة من سكان بريطانيا). ومع ذلك، فإنه يوجد في مجلس العموم البريطاني الحالي، ٢٦ نائباً، عشرون منهم ينتمون لحزب العمال واحد عشر ينتمون لحزب المحافظين. فإذا كان عدد أعضاء مجلس العموم إجمالاً هو ٦٢٠ عضواً فإن هذا يعني أن نسبة اليهود في البرلمان الإنكليزي هي ٥٪ وهي كما يتضح أعلى كثيراً من نسبتهم إلى تعداد سكان بريطانيا.

ويقول وليام فرانكل إن الأمر البالغ الأهمية بالنسبة لليهود، سياسياً، في بريطانيا هو أن المسألة التي تطلو فوق كل مسألة أخرى، في الاهتمام اليهودي، هي مسألة أمن إسرائيل، ومن المؤكد أن دور حكومة الولايات المتحدة أكبر من دور حكومة بريطانيا في هذا الصدد. وهو تعبير غير مباشر عن حقيقة تأثير الولايات المتحدة وسياساتها على مواقف يهود بريطانيا.

هكذا نجد أن موضوعاً، والصوت اليهودي، تعود لتفرض نفسها من وراء كل المزاعم عن حملة الهداء للسامية. إن الفصد هو مساومة حكومات أوروبا على مواقفها بالنسبة للشرق الأوسط باستخدام السلاح القديم ذاته الذي كثيراً ما أتى بنتائج باهرة: تعويضات مالية ضخمة لإسرائيل، وتأييد غير مشروط، وأحياناً تحالف عسكري معها ضد العرب.

وفي الظروف الراهنة، فإنه ليس مطلوباً من أوروبا الغربية، على صعيد اهتمامات إسرائيل

والصهيونية الأوروبية والأميركية، أن تقدم تعويضات مالية، ولا أن تدخل في حروب مع إسرائيل ضد العرب. إنما المطلوب منها أن تلغزم بتأييد إسرائيل إرضاء للصوت اليهودي، والالتزام بتأييد إسرائيل يعني صيغ أية مبادرة تفكر أوروبا في القيام بها بالنسبة للشرق الأوسط بصيغة تأييد صريح لسياسة كامب ديفيد، والوقوف تحت تأثير «عقد النذب» إزاء اليهود، بدلاً من الوقوع تحت تأثير عقد «نقص الولود»، والتي تجعلهم أميل إلى أخذ مصالح العرب، ومصالحهم مع العرب، في الاعتبار.

وبإيجاز فإنه إذا كانت أوروبا الغربية تعد نفسها لدور ما، لمبادرة، في الشرق الأوسط، تتقدم بها بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. فإن الدوائر الصهيونية تعد، مستغلة ظروف وأثار الحملة الانتخابية الأميركية، لتوجيه أوروبا في اتجاه أقل ما يمكن وصفه بأنه اتجاه الاقتراب من موقف التبعية للولايات المتحدة، أي صنع سياسة أوروبية مكملة لسياسة كامب ديفيد الأميركية وليست بديلاً عنها ولا نقبضاً لها.

ونظراً لأن سياسة أوروبا الغربية في الشرق الأوسط، لا تزال مجرد مشروع فإن الصهيونية، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معاً، تجد الفرصة سانحة لتعميق التبعية الأوروبية الغربية للسياسة الأميركية في تعميق السياسة القائمة، والوقوف في وجه أي تطور ملموس نحو سياسة أوروبية مستقلة تبني حساباتها على المصالح المشتركة مع بلدان المنطقة.

س.ك.